الفساد السياسي : المفهوم والمسِير التاريخي

مصطفى خواص

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

جامعة الجزائر3

الفساد السياسي : المفهوم والمسِير التاريخي

مصطفى خواص

أستاذ محاضر

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر

ملخص

الفساد السياسي من المفاهيم التي كثر تداولها في العقود الأخيرة، سواء في المجال الأكاديمي أو غير الأكاديمي، لكن رغم هذا الانتشار الواسع، مازال تعريف هذا المفهوم يخضع للاختزال والتبديل والتعديل، من طرف كثير من المستعملين له، كل حسب انتماءاته وقناعاته، مثله مثل بعض المفاهيم ذات الحساسية البالغة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولذلك حاولت الدراسة التي بين أيدينا استخلاص تعريف جامع ومانع لمدلول الفساد السياسي من جهة، وتلافي الاختزال الذي تروج له بعض التعريفيات من جهة أخرى. كما تتبعت الدراسة المسير التاريخي الذي عرفه الفساد السياسي، عبر بعض الحضارات السابقة وموقفها منه، وكيف عاد إلى الظهور في عصرنا الحالي، وأصبح يحتل صدارة الاهتمامات لدى المواطنين والأكاديميين وصناع القرار، بما أصبح يسببه من أثار وتداعيات خطيرة على الشعوب والدول.

الكلمات المفتاحية : الفساد، الفساد السياسي، تاريخ الفساد.

Résumé :

La corruption politique est parmi les concepts qu'a circulé beaucoup dans les dernières décennies, soit dans le domaine académique ou non-académique, mais malgré cette prévalence la définition de ce concept est toujours sous réserve de modification de commutateur, par de nombreux utilisateurs, chacun selon ses convictions et affiliations, et cela est comme certains concepts extrêmement sensibles dans les sciences sociales et humaines. Alors, l'étude a essayé mise au point la signification de la corruption politique et éviter toutes confisions encouragées par certains académiciens. Elle a également retracé l'histoire de la corruption politique, par le biais de certaines civilisations antérieures et leur position. Et comment la corruption politique retourna en apparaissant dans l'époque actuelle et est devenu la préoccupation majeure chez les citoyens, les académiciens, les décideurs, après qu'être devenu la source de graves conséquences pour les peuples et les États.

Les mots clés : corruption, corruption politique, l'histoire de la corruption.

مقدمة

يعتبر الفساد من بين الظواهر السياسية والاجتماعية التي حظيت باهتمام أكاديمي واسع، ومن مختلف التخصصات العلمية : علم الاقتصاد، علم الاجتماع، علم السياسة، وغيرها من فروع العلوم الإنسانية الأخرى. وتزايد الاهتمام به في العقود الأخيرة، خاصة بعد ربطه بموضوعات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ودولة القانون، إذ تسعى عديد الأطراف الدولية الحكومية أو الأكاديمية إلى تسليط الضوء على هذه المواضيع بغية الوصول إلى حلول ممكنة للمشكلات العويصة التي تعاني منها كثير من دول العالم، وخاصة المتخلفة منها. ويعتبر الفساد من القضايا المؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعظم البلدان في العالم، إذ يمس الدول الصغيرة والكبيرة، المتطورة منها والمتخلفة، فهو غير محدود بزمان أو مكان، ولكن حجم تأثيره يزيد ويتعاظم عندما يتعلق الأمر بالبلدان المتخلفة سياسياً واقتصادياً، حيث يظهر تأثيره في كل مناحي الحياة، وتكون له نتائج كبيرة وواضحة على حياة المواطنين ونظم الحكم، ويتجلى هذا بصورة كبيرة في بعض بلدان العالم في الوقت الحالي، وعلى رأسها البلدان العربية والأفريقية.

ينبع الاهتمام بالفساد من الآثار التي يفرزها في الحياة الخاصة والعامة للناس، وقد أشار إلى ذلك عديد الأكاديميين والفاعلين السياسيين، إذ إن تداعياته تمتد من الحياة الخاصة للأفراد إلى الحياة العامة، فيؤثر في حقوق الإنسان عندما تصبح السلطات المخولة بحماية المواطنين والدفاع عنهم غارقة في الرشاوي والابتزاز. ويعمل على تخريب العدالة ويجعلها حكرا على من يدفع أكثر. وقد يمس الفساد المنظمات الأهلية والمدنية، والأحزاب السياسية ويصبح ممارسة يومية تدخل في قيم وتقاليد الشعوب، وحينذاك تأتي الهزات السياسية الاجتماعية وعدم الاستقرار، لكي تكون من بين الارتدادات الخطيرة لانتشار الفساد بين الحكام والمحكومين.

كما يؤدي الفساد إلى نمو الإرهاب في المجتمع وتطوره، وازدياد القمع وعدم الانضباط في الأجهزة الأمنية، مما يدفع إلى ظهور تعديات على حقوق الإنسان والمواطنة. ويضاعف الفساد من الناحية الاقتصادية من حدة مشكلات الفقر والصحة وسوء توزيع الثروة بين المواطنين، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة في البلاد، ويلوث مناخ الاستثمار ويحوله إلى جو طارد للكفاءات

والاستثمارات الأجنبية والوطنية، ويحول رأس المال إلى خادم للسلطة القائمة، ويساهم في خلق الاحتكارات التجارية والصناعية بسبب التحالف بين أصحاب السلطة وأصحاب المال، وإذا كانت هذه الظاهرة تؤدي إلى تداعيات كبرى ووخيمة على الشعوب التي تعاني منه، فإنها أيضا تفعل ذلك مع الشعوب المجاورة أو شعوب العالم بصفة عامة.

لقد دفعت الآثار السلبية التي يخلفها الفساد الباحثين إلى التركيز على هذه الظاهرة، وإيلائها اهتماما معتبرا، ولذلك يسعى هؤلاء إلى محاولة فهم الفساد في المجتمعات المختلفة، وتتبع وجوده في الحضارات السابقة، وكيفية تعامل الدول السابقة مع الظاهرة، في سعيها إلى تصحيح الخلل الموجود في المجتمع وفي النظام السياسي، وفي مؤسسات الدولة ككل، على اعتبار أن الهدف من وجود الدولة في كل زمان هو تحقيق الرفاه الإنساني، بما يتضمنه من أمن على المستوى الفردي والجماعي، وتنمية شاملة ومستديمة، وحرية وعدالة وكرامة إنسانية. والوصول بالدولة إلى القيام بكامل وظائفها بكفاءة عالية، والوصول بالمجتمع إلى تحقيق كامل أهدافه، في جو من الحرية والعدالة والإنصاف.

تعريف الفساد:

الفساد هو نقيض الصلاح وهو مشتق من مصدر فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً وفُسُوداً، فهو فاسد وفسيد فيهما، ولا يقال انفسد، وأفسدته أنا، وقوله تعالى: **"ويسعون في الأرض فسادا"**، نصب فسادا لأنه مفعول له، أراد يسعون في الأرض للفساد، وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد، ويقال أفسد فلان المال يفسده إفسادا وفسادا، وأفسد الشيء إذا أباره.[1] أي بدد قيمته أو جعله بلا قيمة.

ويعطي قاموس أكسفورد في اللغة الإنجليزية عدة معان لكلمة "فساد - Corruption"، في المعنى الأول يقصد بها الفعل غير النزيه، أو السلوك غير الشرعي، وخاصة من طرف أصحاب السلطة. وفي المعنى الثاني يقصد بكلمة الفساد الفعل أو التأثير الذي يدفع شخصا ما إلى القيام بسلوك غير أخلاقي. في المجمل يربط التعريف الإنجليزي حسب قاموس أكسفورد، يربط الفساد بعنصرين مهمين هما : السلطة والأخلاق.[2]

أما قاموس "Le Petit Robert" للغة الفرنسية فيرجع مصدر كلمة "فساد- Corruption"، إلى الكلمة اللاتينية التي تعني الكسر أو الإتلاف، وللكلمة معان أخرى أيضا: أولا: أنها تعني التفسخ والانحلال والتعفن. ثانيا: من الناحية الأدبية قد تعني الحكم على الذوق أو اللغة. ثالثا: من الناحية الأخلاقية قد يعني التفسخ والانحلال والتحقير أو العيب. رابعا: من الناحية العملية تعني كلمة فساد، دفع إكرامية، أو بقشيش، أو تحت الطاولة، من أجل دفع شخص ما للعمل ضد ما يفرضه الواجب والقانون.[3] إن القاموس الفرنسي يشير إلى عدة أنواع من الفساد، وفي الدارسة التي بين أيدينا يهمنا التعريف الرابع الذي أعطاه القاموس لكلمة فساد. يظهر جليا أن كلمة فساد لها معنى سلبي في اللغات الثلاث، إضافة إلى معان أخرى لا تخرج عن هذا الوصف بل تعمقه.

يعتبر ماكس فيبر- Max Weber، من أول الذين قدموا تعريفاً محددًا للفساد، حيث اعتبره سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام، بسبب مكاسب شخصية، مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة.[4] في حين يرى الأكاديمي مشتاق خان- Mushtaq Khan، أن الفساد: "هو السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية، التي تحكم تصرف شخص ما في موضع المسؤولية العامة، هذا الانحراف يكون الدافع منه أو محركه الأساس هو الحصول على مصلحة شخصية، أو ثروة، أو قوة، أو مكانة".[5] يعتبر الوصول إلى تعريف جامع مانع للفساد أمر صعب، لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، حيث تختلف الزوايا والمداخل التي ينظر منها الأكاديميون إلى الفساد. وهناك من يرى أنه في الغالب الأعم توجد ثلاثة اتجاهات عامة في تعريف الفساد وهي :

- الاتجاه المرتكز على الوظيفة العامة Public-Office-Centered Definitions
- الاتجاه المرتكز على السوق - Market-Centered Definitions
- اتجاه المصلحة العامة - Public-Interest-Centered Definitions

أ- التعريف المرتكز على الوظيفة العامة : يرتكز تعريف الفساد في جوهره على الوظيفة العامة، وهو يتمثل في الانحرافات التي يمارسها صاحب الوظيفة العامة أثناء أداء مهامه، ومن بين المفكرين الذين ينطلقون من هذا التصور نجد كل من ديفيد بايلي- David H. Bayley، وجي ميردال- G. Myrdal، وجوزيف ناي- Joseph Nye. هؤلاء الثلاثة الذين اهتموا بدراسة

التنمية عبر القارات المختلفة. الفساد حسب هذا التوجه يرتبط أساسا بفعل الرشوة، والتي تكون لفائدة شخصية ولا تكون نقدية بالضرورة. عندما قام لوونشتاين- Lowenstein، بفحص القوانين الأمريكية في كتاب أصدره عام 1990 لاحظ أن هناك مجموعة من الشروط إذا توفرت يمكن القول إن الموظف العام انخرط أو قابل للانخراط في الفساد :

- امتلاك الموظف لنية الفساد ؛
- وجود قيم ومنافع يحصل عليها الموظف العام ؛
- وجود علاقة بين المنفعة وفعل رسمي ما يقوم به الموظف ؛
- أن تتضمن هذه العلاقة نية التأثير أو التأثر في صياغة الفعل الرسمي.[6]

وجهت كثير من الانتقادات إلى هذا التعريف، باعتباره يفصل بين الوظيفة العامة، والمصلحة الشخصية، وكذلك باعتباره يهمل الفساد الذي يحدث خارج القطاع العمومي. وهو يستبعد تأثير الجماعات والتكتلات على الحكومة، ويعتبر كل ما هو قانوني هو غير فاسد، وبالتالي فإن التأييد للمشروعية القانونية في تحديد السلوك الفاسد هو تأييد لصاحب السلطة السياسية لأنه هو من يمنح المشروعية القانونية كما أنه قد ينزعها. هذا التعريف المستند على الوظيفة العمومية يصلح في نطاق التقاليد الأوروبية ذات المؤسسات الراسخة، هذا التعريف لا يسمح لنا بدراسة الفساد في المجتمعات القديمة حيث لم تكن الوظيفة العمومية قد ظهرت بعد.[7] وكذلك لا يصلح هذا التعريف حيث يكون صاحب السلطة السياسية مشكوك في شرعيته، وبالتالي قوانينه قد لا تكون شرعية.

ب- التعريف المرتكز على السوق : طور هذا التعريف من طرف العلماء الغربيين وغيرهم الذين يهتمون بالسوق، وفي هذا الإطار ترى هذه المجموعة أن الموظف العام هنا ينظر إلى الوظيفة كمشروع اقتصادي يستهدف منه الربح الخاص، وهو يسعى إلى مضاعفة هذا الربح دائما. تعتمد درجة الربح على مواهبه وقدرته وعلاقته بالسوق، حيث هناك مناصب عامة مستوى الربحية فيها من الفساد يكون عال جدا، وهناك أخرى على العكس من ذلك. وفي هذا المقام يعرف ناثنيال لوف- Nathaniel Leff، الفساد على أنه مؤسسة فوق قانونية تستعمل من طرف الأفراد والجماعات من أجل التأثير في أعمال البيروقراطية الإدارية، ويمكن الإشارة إلى أن الفساد يظهر في دور وحجم مشاركة هذه

المجموعات في عمليات صنع القرار.[8] هذا التعريف يصلح لتعريف الفساد في الوظيفة العامة فقط، وليس للفساد المتفشي في القطاع الخاص.

ج- **التعريف المرتكز على المصلحة العامة** : يرى بعض الكتاب أن التعريف الأول ضيق جدا في حين التعريف الثاني واسع جدا، لذلك اتجهوا نحو صياغة تعريف آخر، تكون فيه المصلحة العامة هي جوهر تعريف الفساد كما يرى كارل فريدريش –Carl Friedrich. يمكن القول إن مظاهر الفساد توجد عندما تقوم قوى ما مطلوب منها القيام بأشياء ما، بتقديم أموال نقدية أو جوائز غير مشروعة لموظف ما، بحيث تدفعه للقيام بأفعال ضمن وظيفته في صالح هذه القوى من جهة، ويتولد عنها إضرار بالمصلحة العامة من جهة أخرى. لكن يمكن القول إن مفهوم المصلحة العامة واسع جدا، وبالتالي فإن تحديد مفهوم الفساد يصبح أيضا فضفاضا، يعتمد بدرجة كبيرة على ذاتية المراقب أكثر منه على أسس دقيقة. ولذلك اقترح لوونشتاين أن الفساد يمكن حصره في هدف الراشي، حيث إذا كان هذا الأخير يريد التأثير في السياسات العامة للبلد فإننا نكون أمام حالة فساد.[9]

تعرض هذا التعريف إلى مجموعة من الانتقادات والملاحظات، من بينها أن الفساد في بعض البلدان النامية هو وظيفة لها آثارها الإيجابية على التنمية والتحديث، مما يعني أنه يمكن أن يدخل ضمن المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى التناقض والغموض في تعريف الفساد، إضافة إلى هذا فإن اللاعبين السياسيين كثيرا ما يستخدمون مصطلح المصلحة العامة من أجل تبرير أفعالهم الفاسدة، وفي الدول المتخلفة الخلط كبير بين مصلحة الحاكم الفرد، ومصلحة النظام السياسي ومصلحة الدولة، وكثيرا ما يتم التلاعب في ترتيب هذه المصالح. ما يمكن ملاحظته على هذا التعريف أنه يحتوي على ألفاظ فضفاضة لا يمكن ضبطها، وبالتالي أخلت بمصداقيته وجعلته يخضع للتأويلات.[10]

إن الانتقاد الذي يمكن أن يوجه إلى كل التعريفات المشهورة للفساد بصفة عامة، والفساد السياسي بصفة خاصة، هو أنها تستند على مصطلح الموظف العمومي كركن أساسي لتعريف الفساد، والموظف العمومي هو كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو قضائيا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع، دائم أو مؤقت، معين أو منتخب، أو أي شخص معرف على أنه موظف عمومي في القانون الداخلي لدى بلد ما.[11] مما يوحي إلى الذهن أن الظاهرة محصورة في القطاع العمومي، ويمكن التخلص منها عن طريق خوصصة

وظائف الدولة، وتحجيم دور القطاع العمومي في الحياة العامة، وبالتالي دعم القطاع الخاص والاتجاه الليبرالي في الاقتصاد والسياسية، لكن في الواقع الفساد يمارس من قبل كل الأطراف وربما الموظفين هم مجرد طرف من بين آخرين، جماعات الضغط، رجال الأعمال، أصحاب النفوذ الطائفي، العرقي، الديني، كل هؤلاء يمارسون الفساد، ويخضعون السياسات العامة للبلدان لخدمة مصالحهم، وبعض الأحيان يستولون على الدولة ككل. لو أخذنا بالتعريف السائد للفساد فإنه لا يشملهم، لذلك كان من الواجب إعادة تعريف الفساد السياسي بحيث يشمل كل الفاعلين ويتضمن كل العمليات التي تتجلى في الواقع وخصوصا في الدول النامية، وتحديدا الدول الأفريقية.

يعتبر البنك الدولي من بين أول المؤسسات العالمية التي أعطت تعريفاً للفساد، حيث اعتبره "إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص"، وهو هنا يحصر الفساد في القطاع العام، ويربطه بوجود الدولة، إلى درجة دفعت الأكاديمي غراي بيكر- Gray Backer، إلى القول : "إذا ألغينا الدولة فقد ألغينا الفساد".[12] أنصار هذا التعريف يعتقدون أن الفساد لا يمكن أن يوجد في القطاع الخاص، هو يحدث فقط عندما تحاول الدولة التدخل في السوق. ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصطلح الفساد في ورقته "السياسة الرسمية" الصادرة في سنة 1998 تحت عنوان "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم"، بأنه "إساءة استعمال القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس". يعاب أيضا على هذا التعريف أنه يحصر الفساد في الأطراف الحكومية الرسمية ويهمل القطاع الخاص والفواعل غير الرسمية، لذلك بدأ البرنامج في استعمال تعريف آخر للفساد أكثر اتساعا وشمولا، وأصبح يعرفه على أنه "إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص".[13]

مما سبق يمكن تعريف مصطلح الفساد على أنه كل سلوك يقوم به شخص طبيعي أو معنوي، صاحب وظيفة أو منصب، ينحرف به عن مبادئ القانون وقواعد العدالة، بغية تحقيق مصلحة خاصة، مادية أو معنوية[14] أو هو سلوك ينحرف عن مبادئ القانون، وقواعد العدالة، يصدر عن صاحب وظيفة أو منصب، من أحد أطراف العملية السياسية، أو أحد الأطراف المؤثرة فيها، أو غير ذلك، يستهدف تحقيق مصلحة خاصة، ونجده يتضمن العمليات التالية:

1- الفساد هو سلوك ينحرف عن مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، الفعل هنا هو كل قيام بأمر ما أو الامتناع عنه.

2- هدف الفساد هو تحقيق مصلحة خاصة، مادية أو معنوية.

3- وسيلة بلوغ الفساد هي الوظيفة في القطاع العام، أو المنصب في غير القطاع الحكومي سواء كان الفاعل مأجور أو غير مأجور على تلك الوظيفة أو المنصب.

4- الفاعل قد يكون فرد شخص طبيعي، أو مؤسسة شخص معنوي، مثلا أغلبية تحكم وتنتهك حقوق الأقلية بحكم أن لها الأغلبية، وتفعل ذلك كمؤسسة وليس كفرد.

5- الانحراف عن مبادئ القانون وقواعد العدالة، بمعنى أنه يمكن أن تصل مجموعة إلى الحكم، وتمارس الفساد عن طريق سن قوانين معينة، ولكن هنا نكون أمام انحراف عن مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، مما يعني أن الشخص قد يمارس الفساد، حتى ولو لم يخالف القانون الوطني، بحكم أن القانون نفسه فاسد.

6- الفساد السياسي، قد يحدث خارج الوظيفة العامة، مثلا الفساد داخل الأحزاب السياسية، أو داخل أجهزة الإعلام، أو جمعيات المجتمع المدني، ويكون له علاقة مباشرة مع المجال السياسي، ونتائجه تؤثر فيه بصفة كبيرة. مثل تصعيد أحد الأطراف الفاسدة داخل حزب معين، مما يجعلها فيما بعد تقود الحكومة أو تتحكم في حقائب وزارية.

7- الفساد السياسي، قد يساهم فيه أطراف خارج العملية السياسية. مثل وسائل الإعلام، بواسطة صناعة رأي عام معين، الفرق والطوائف الدينية أو العرقية، التي قد تستهدف التأثير في السياسات العامة للدولة، وهذا الذي يمكن رؤيته بكثرة في أفريقيا. غالبا ما تقع الدولة في أيدي جماعات دينية، وعرقية، تستخدمها في الإثراء الشخصي، والانتقام من باقي الجماعات والطوائف، حيث لا يشغل الأشخاص مناصب في الحكومة، لكنهم يؤثرون بقوة فيها، وفيمن يشغلون وظائف مهمة في السلطة السياسية.

8- تم التركيز في هذا التعريف على تحديد شخص المفسد والفاسد، لا ينظر التعريف إلى صاحب الوظيفة العامة على أنه المفسد الأساسي لوحده، بل إن هناك عمليات فساد تحدث في الفضاء العام، ليس الموظف العام إلا جزء منها. إن

التركيز على الفاسدين وإهمال المفسدين، يعتبر مثل محاربة وسجن متعاطي الكوكايين في نيويورك، وغض الطرف عن أصحاب حقول ومزارع الكوكايين في كولومبيا، القضاء على تلك المزارع، يجعل بحث المدمنين عن المخدرات غير ذي جدوى. كذلك تقوية الآليات التي تمنع عرض الرشوة على موظف أو صاحب منصب، يجعل طلب الرشوة من طرف هذا الأخير سلوكا غير قابل للتنفيذ.

تحاول الدراسة أن تشير إلى فكرة جوهرية في تعريف الفساد، هي أن تحديد تعريف لهذا الأخير لا يجب أن يتم عبر النظر إلى مكانة من يمارسه فقط، بل يجب النظر أيضا إلى النتائج التي تترب عليه، لهذا الفساد هو كل استغلال للوظيفة العامة أو الموارد العامة لمنفعة خاصة، بغض النظر على مكان ومنصب هذا المستغِل. وربما هذا ما قصده كل من بيرج- Berg L. L.، وهاهن- Hahn H.، وشميدهاوزر- Schmidhouser J. R.، عندما عرفوا الفساد بأنه : **" سلوك ينتهك ويقوض معايير قواعد النظام العام التي لا غنى عنها للحفاظ على الديمقراطية السياسية"**.[15] أي قواعد الحكم العادل والرشيد، والذي اتفق عليها الحكام والمحكومين، وربما هذا التعريف من أهم التعاريف التي بالمقبولية، إذا نظرنا إلى الديمقراطية السياسية باعتبارها نمط الحكم الذي يؤسس لدولة الحق والقانون في المجتمع، في عصرنا الحالي.

المسِير التاريخي لظاهرة الفساد:

الفساد ظاهرة قديمة عرفتها معظم الحضارات السابقة في العالم، وتذكر إحدى البرديات الفرعونية القديمة عن الفساد الذي كان موجودا في المعابد فتقول : "اختلت الموازين... اختفى الحق... البعض يحاول حتى خداع الآلهة... يذبحون الإوز كقرابين ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران".[16] إن اعتبار المصريين القدامى للإوز الصغيرة الحجم على أنها ثيران وتقديمها للآلهة ما هو في الحقيقة إلا دليل ساخر على كيف يمكن للفساد أن يفقد الإنسان القدرة على التمييز بين الصغير والكبير، بين النهار والليل، وبين الحق والباطل، وربما هذا ما انعكس على طبيعة نظام الحكم في الحضارة الفرعونية، حيث وصلت أعلى درجات الفساد السياسي، عندما اعتبرت الحاكم إله لا يسأل، وهو ربما الأمر الذي لم تعرفه حضارات أخرى، وهناك من يرى أن "الشخصية الفرعونية" مازالت قوية في الذات المصرية إلى حد اليوم، إذ مازال المصريون يفضلون

الحاكم الإله، الذي يتصف بالقوة والجبروت والفساد، ويمقتون الحاكم البشر الذي هو في نظرهم ضعيف وغير قادر على الحكم، حتى ولو كان نزيها.

وفي حضارة بلاد الرافدين، والتي تعد من أقدم الحضارات على وجه الأرض، تذكر الوثائق الموجودة عنها تفشي ظاهرة الفساد فيها. إذ في الحضارة السومرية أي قبل ثلاثة آلاف سنة وصل الأمر إلى درجة سن قوانين لمحاربة الفساد مثل الرشوة، واستغلال النفوذ، واستغلال الوظيفة العامة، ووصلت الأحكام إلى حد الإعدام، إن تشريع القوانين لمواجهة الفساد في أبسط دلالاته يعني أن الفساد أصبح ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة مهددة لسلطة الحاكم.[17]

لقد اختصت المادة السادسة من شريعة حمورابي الشهيرة، بمحاربة الرشوة، إذ إن حمورابي ملك بابل كان يأمر بإحضار طالب الرشوة إليه، ليحاكمه شخصيا،[18] وهذا يدل على شيئين: انتشار الرشوة في ذاك الزمان بين موظفي الدولة، وعلى الأهمية الكبرى التي كان يوليها حمورابي لمكافحة الفساد. وبالنظر إلى باقي الحضارات الشرقية، فإن "كونفوشيوس" المفكر الصيني الشهير نوه إلى خطر الفساد على الدولة والمجتمع، ففي كتابه "التعليم الأكبر" يرجع أسباب الحروب إلى فساد الحكم والذي يرده إلى فساد الأسر وإغفال الأفراد تقويم أنفسهم، وهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة، التي توزع الثروة بين الناس، لأن الفساد يؤدي إلى تركيز الثروة وتشتيت الشعب.[19] لم تحد الحضارة الإغريقية عن باقي الحضارات، حيث اهتم مفكروها بالفساد وألفوا الكتب في ذلك، بل وصل الأمر بأرسطو إلى أن صنف الدساتير والأنظمة التي تحكم على أساس الفساد، حيث اعتبر أن حكم الفرد المطلق مفسدة مطلقة.

وعانت حضارات أخرى في العالم من أخطر أوجه الفساد على الإطلاق، الذي تمثل في السيطرة الكاملة على الدولة من طرف نخبة صغيرة، وفي بعض الأحيان من طرف أسرة واحدة، وما أكثر الأنظمة الملكية الأوليغارشية التي عرفتها الشعوب. عرفت دولة "الإنكا" بأمريكا الجنوبية حكم الشخص الواحد، شخص يهيمن على السياسة والاقتصاد والدين، فكل مقدرات الدولة موجهة إلى تمجيد الحاكم وعقيدة الشمس- الدين المتبع من شعب الإنكا-، وكان يتم بناء الخطة الاقتصادية على هذا الأساس، وكان الموظفون والناس يمنعون من الحصول على موارد أكثر من التي حددها الملك، وفي أغلب الأحيان كانت هناك عوامل وقطاعات إنتاجية تترك بدون استغلال، حيث إن الوضعية

الاجتماعية هي التي تحدد حجم مدخول الفرد وليس العمل، وتحدد أيضا عدد الزوجات ونوعية الملابس ونوع الغذاء الذي يأكله.[20] أكيد أن دولة الإنكا ليست نظاما فريدا من حيث انتشار الفساد المتمثل في احتكار السلطة أو اقتناص الدولة، لكنها أنموذجا، يوجد إلى جانبه نماذج أخرى من مثل النظام الفرعوني في مصر والنظام القيصري في روسيا وغيرها كثير.

وفي الحضارة الإسلامية لم يتحرر الفساد من قبضة المعنى الديني والأخلاقي، حيث ينظر مفكروا الإسلام الأوائل إليه على أنه الكفر والعمل بالمعصية، أو هو جميع أنواع الإثم، فمن عمل بغير أمر الله فهو مفسد.[21] ويعتبر الفساد في الثقافة الإسلامية فعل مشين، ولم توجد أي إشارة ولو بسيطة لإعطاء الفساد صبغة إيجابية، واستنكار الفساد في هذه الثقافة يرجع إلى الآثار المختلفة التي يُحدثها الفساد، يقول الله تعالى في القرآن الكريم : **{{وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ}}**، (سورة البقرة الآية 205). والتولي يفسر هنا على أنه بالولاية أي الحكم، أي تَقَلَد منصب رأس الدولة أو أي وظيفة أخرى فيها، ويذم القرآن الكريم الأفراد الذين إذا حكموا البلاد أثاروا فيها الفساد،[22] يذم القرآن الكريم الفرد الفاسد صاحب القول الكاذب، والفعل القبيح، ويشير إلى أن الله لا يحب الفساد والفاسدين، وهي درجة كبيرة في إنكار الفعل وإقصاء صاحبه، يقول تعالى: **{{ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين}}**، (سورة القصص الآية 77)، حيث يمتد فسادهم إلى الحرث والنسل، أي إفساد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا قول صريح في المرتبة التي يحتلها الفساد في الإسلام.[23]

ونجد في القرآن أن كلمة الفساد يقابلها دائما المعنى المضاد لها وهو الإصلاح، ونجد أيضا أن القرآن ذكر كلمة المفسدين جماعة عشرين مرة، لكنه لم يذكر كلمة المفسد الفرد إلا مرة واحدة، وبالتالي فإن التركيز ينصب على الفساد المنظم الذي يصبح عادة متبعة من طرف الأغلبية في المجتمع، وليس على الفساد الفردي الذي لا يترتب عليه آثار تصيب الجماعة، بل أكثر من ذلك إن القرآن يركز كثيرا على المفسد وليس الفاسد، أي على الفاعل الذي ينشر الفساد بين الناس والمجتمع، وليس الفاسد كفرد. ولقد جاء أيضا لفظ الفساد في القرآن دائما مقرونا بفعل مشين، مثل التخريب والتدمير والإتلاف وإهلاك الزرع والنسل وقطع الأرحام وتخريب البيئة البرية والبحرية، وإشعال الحروب، والطغيان، والجحود، إخفاء الحقيقة عن الناس، وتكون آثار

الفساد كبيرة في القرآن إذا كان للفاسد ولاية وسلطان كأن يكون حاكم مثل فرعون، وبالتالي فان القرآن هنا يحذرنا من خطورة الفساد السياسي مقارنة مع باقي أنواع الفساد الأخرى.

ينظر المفكر الكبير عبد الرحمن بن خلدون، إلى الفساد من ثلاث جوانب سياسية وحضارية واقتصادية، يلعب فيها الفرد الدور الرئيسي. أما الفساد السياسي فهو يرى أنه أحد أنواع أو صور الظلم، الذي يرتكبه أصحاب السلطة والنفوذ، والذي يتضمن التعسف في استخدام السلطة والاشتغال بالتجارة والاستيلاء على أموال موظفي الدولة ورجالاتها دون وجه حق وفرض الضرائب الجائرة على الناس مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار الدولة وتفكك المجتمع. وأما الفساد الحضاري فيقصد به ابن خلدون التدهور الاجتماعي الشامل والذي يتضمن فساد المدينة وإغراق ساكنيها في الترف والملذات والاهتمام بالكماليات على حساب الضروريات وما يتبع ذلك من انهيار في المعايير والقيم الأخلاقية، ويرى أن هذه حالة حتمية تعرفها الدولة عند بلوغ العمران الحضاري منتهاه، مما يترتب عنه فساد بالضرورة. وأما الفساد الاقتصادي فهو اختلال في الموارد والمنتجات التي تلبي حاجات الإنسان، ويشتمل ذلك على الإسراف في النفقات وكساد الأسواق، ويحصل الفساد الاقتصادي حسب ابن خلدون بعد تفشي الترف الذي يؤدي إلى فقر سكان المدينة ومنه يؤدي إلى الكساد.[24] لكن رغم الإنكار والرفض الذي أبدته الحضارة الإسلامية ومفكريها للفساد، ومعرفتهم بتداعياته الخطيرة، إلا أن تاريخ هذه الحضارة متخم بقصص الفساد السياسي، وتكفي الإشارة فقط أن أحد أهم أسباب الهجوم على بيت الخليفة الراشد عثمان بن عفان، هو محاباته في المجال لأقاربه، حسب رأي المهاجمين.

بعد أن شغل الفساد الحضارات السابقة، وتسبب في المآسي للكثير منها، عاد في العقود الأخيرة من القرن الماضي ليحتل صدارة الأولويات في الحضارة الإنسانية المعاصرة، حيث ظهرت عديد الدراسات الأكاديمية حول الفساد، وكان أول من طرح الفساد كإشكالية هما الأمريكيان، صحفي التحقيقات "لنكولن ستيفنس- Lincoln Steffens، والأستاذ الجامعي ورجل السياسة هنري فورد- Henry Ford، وكلاهما من الإصلاحيين المهتمين بالمحافظة على قيم الثورة الأمريكية. [25]وكان هذا الصحفي هو أول من ابتكر صحافة التحقيقات، وذلك عبر قيامه بتحقيق حول الفساد في ست مدن أمريكية كبرى عام 1902، ونشر هذا التحقيق في كتاب بعد عامين، تحت عنوان : عار

المدن- The Shame of the Cities.[26] والذي تحدث فيه عن فساد المؤسسات الحكومية الأمريكية في بداية القرن العشرين، وعن الروح التجارية التي يتعامل بها السياسيون مع المناصب الحكومية التي يشغلونها، حيث يعتبر المنصب مشروع تجاري، ويقول لنكولن ستيفنس صراحة "**إن السياسي هو رجل أعمال مع بعض الخصوصية**".[27]

الشكل 1. عدد المطبوعات الأكاديمية التي صدرت حول الفساد باللغة الإنجليزية، ما بين سنوات 1945 إلى 2008، ودرجة تزايد الاهتمام به.[28]

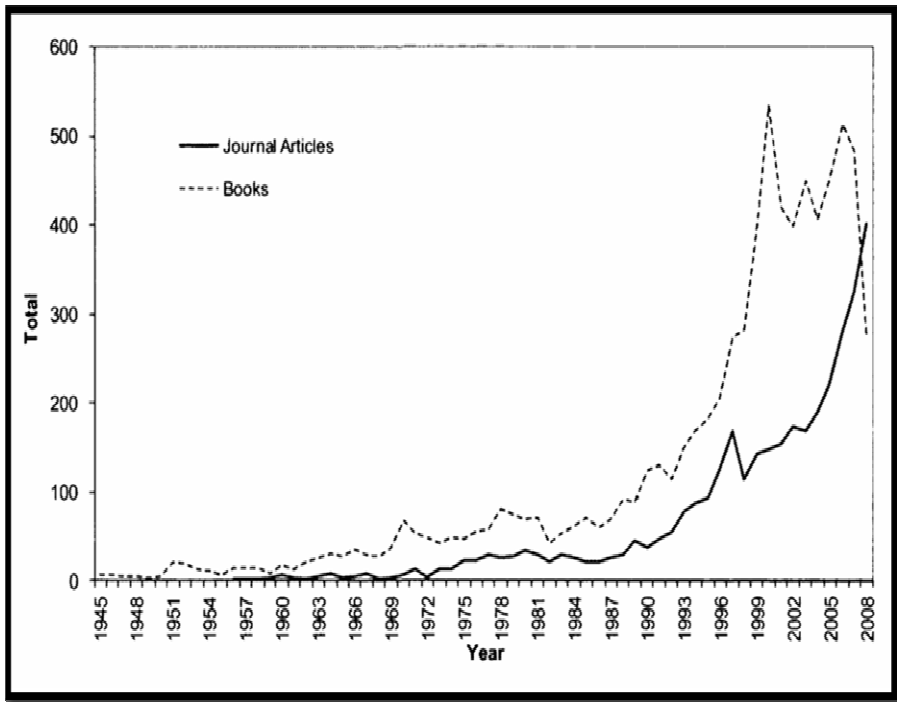

لقد زاد الاهتمام بالفساد على المستوى الحكومي، في العقد الأخير من القرن الماضي، ففي سنة 1989 اشتركت الأمم المتحدة مع الحكومة الهولندية في رعاية حلقة دراسية حول "الفساد في الحكم".[29] حيث قام المجلس الأوروبي بإنشاء فريق متعدد التخصصات يدرس الفساد سنة 1992، معلنا بذلك عودة الفساد كمشكلة عامة تستلزم الحل، وفي مايو من سنة 1993 قام بيتر إيغن- Peter Eigen، الذي كان في السابق مسؤولا عن البنك الدولي في نيروبي (كينيا)، بإنشاء منظمة الشفافية الدولية- Transparency International، قام

بذلك رفقة حوالي سبعين مختصا في الشؤون المالية والدولية، من مختلف أنحاء العالم، ومقر هذه المنظمة غير الحكومية في العاصمة الألمانية برلين، والتي أصبحت تنشر تقريرا سنويا، تتناول فيه تداعيات ظاهرة الفساد على قطاع معين، العدالة أو الصحة، أو التعليم، هو القطاع الذي تم معالجته في تقرير 2013، حول حالة الفساد في العالم، إلى جانب دراسات أخرى تخص الظاهرة في معظم بلدان العالم.[30]

تزايد فيما بعد اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية بالفساد، فقامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالدولة المتقدمة بتبني اتفاقية مناهضة للفساد سنة 1997، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الضاغطين ليتم تبني هذه الاتفاقية، لكي تفرض البلدان المصدرة نفس القيود على مؤسساتها، إذ مثل هذه الاتفاقية موجودة في الولايات المتحدة منذ سنة 1977، حيث الحصول على الأسواق عن طريق الرشوة أمر معاقب عليه جنائيا، أما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فأعلنا سنة 1998 أن محاربة الفساد أحد معاييرهما الجديدة للإدارة الاقتصادية الجيدة.[31] وفي سنة 1997 كان البنك الدولي قد نشر وثيقته الأولى تحت عنوان "مساعدة البلدان في مكافحة الفساد"، والتي تصف الفساد بأنه السبب المركزي لفشل سياسات التنمية.[32] أما المنظمات الدولية السياسية فلم تتبنى خطوات واضحة إلا مع بداية الألفية الجديدة وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، التي لم تسن اتفاقية لمحاربة الفساد إلا سنة 2003، لكنها كانت قد أنشئت لجنة من أجل صك هذه الاتفاقية في شهر ديسمبر 2000، وسبقها قبل ذلك مجموعة من القرارات التي حثت الدول الأعضاء على مكافحة الفساد.[33]

لقد واكبت معظم الهيئات الدولية الإقليمية الدولية تحرك الأمم المتحدة ضد الفساد، ومنها المنظمات الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأفريقي، الذي تبنى اتفاقية للوقاية ولمحاربة الفساد في سنة 2005[34]. لكن يمكن الإشارة أن كل الدول الحديثة ومنها دول أفريقيا جنوب الصحراء، تحتوي قوانينها الخاصة، أي القوانين الجزائية الداخلية، نصوص تعاقب على تعاطي الفساد وتعتبره جريمة تستلزم العقاب، لو كانت هذه القوانين لا تسمي الفساد مباشرة في بعض نصوصها، لكنها ترصد عقوبة على صور وأنماط الفساد المختلفة.

وفي إطار الصيرورة التاريخية للفساد يعتبر العقد الأخير من القرن الماضي، أهم مرحلة في مجابهة الفساد، حيث أصبحت الحرب على الفساد ولأول مرة في

التاريخ قضية سياسية عالمية، تحظى باهتمام واسع وتحتل الأولوية في الاجتماعات الدولية، ومرد هذا إلى أن هذا العقد شهد زيادة رهيبة في مستوى الفساد وحجمه. هناك دول عرفت تغيرات سياسية واجتماعية كبيرة عملت على إضعاف المؤسسات السياسية والاجتماعية للدولة، مما فتح الباب أمام هزات اجتماعية وسياسية كبرى. غالبا ما يستغل الموظفين وذوي المناصب العليا حالات الانتقال السياسي والاجتماعي للتكسب من مناصبهم بطرق متعددة، وفي دول أخرى عمل التحرير الاقتصادي على كشف الفساد الذي كان متخفيا في ظل الاقتصاد المسيطر عليه من طرف الدولة، إن التحرير المفاجئ للقيود التنظيمية في المجال الاقتصادي، وفتح السوق في ظل غياب إطار تنظيمي فعال وعدم وجود إشراف حقيقي من قبل السلطات غالبا ما يفتح الباب أمام تصرفات فاسدة.

خاتمة

إن القوة الحقيقية والمركزية التي خلقت موجة مضادة للفساد، هي زيادة الوعي لدى الجماهير ونقص الاستعداد لقبول الممارسات الفاسدة، وهذا راجع إلى انتشار التعليم وسهولة الوصول إلى المعلومات، مما اضطر القادة إلى تقديم حساب عام للمواطنين، وإلا تمت معاقبتهم في المواعيد الانتخابية القادمة، أو تعرضهم إلى احتجاجات قد تهز استقرار النظام ككل. كما ساهمت نهاية الحرب الباردة في بروز اقتصاد عالمي واحد، أو يكاد يكون واحدا، مما زاد أو عمق النظر إلى الفساد على أنه مشكلة عالمية، ولها مضاعفات وتداعيات عالمية سياسية واقتصادية واجتماعية، حتى على البلدان التي تقع بعيدا عن مكان حدوثها، وعلى سبيل المثال فإن الفساد الرسمي في أمريكا اللاتينية، له علاقة حتمية بالجرائم التي تقع في المدن الأمريكية تحت تأثير المخدرات. وعندما أشهر مصرف الائتمان والتجارة الدولي إفلاسه في عام 1991، بسبب حدوث عمليات فساد داخله، انمحت أموال الضمان الاجتماعي في الغابون بأكملها، لأنها كانت مستثمرة في ذلك البنك.[35]

لكن رغم هذا الرفض العالمي للفساد من الحكام والمحكومين فإنه مازال يعرف انتشاراً واسعاً في العقود الأخيرة، في العالم العربي وبعض دول أفريقيا، بل وتحول إلى نظام كامل الأركان يتحكم في مصير المواطن من البداية إلى النهاية. في الطوغو إحدى جمهوريات أفريقيا الغربية الفساد "يستقبلك عند الولادة ويرافقك إلى غاية الممات: في المستشفى هو هنا، في المدرسة تجده الأول، في العمل تتقابل معه، وهو من يحضر لك أوراق التقاعد، وفي المشرحة، يرفض الفساد أن يعطيك مكان بدون أي شفقة".[36]

المراجع والاحالات

1- ابن منظور (جمال الدين)، **لسان العرب، الجزء التاسع والثلاثون،** القاهرة : دار المعارف، 1998، ص. 3412.

2 – Hornby (Albert Sydney), **The Oxford Advanced Learner's Dictionary.** Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 281.

3- Robert (Paule), (dir.) Josette Rey-Debove et Alaine Rey, **Le Petit Robert 2011**. Paris: Nouvelle Edition Millésime, 2011, p. 553.

4- محسن (يحي صالح)، **خارطة الفساد في اليمن أطرافه النافذة**. صنعاء، اليمن: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2010. ص.47.

5- Amundsen (Inge), **Political Corruption: An Introduction to the Issues**, Chr. Michelson Institute, Working Paper No. 7/1999, Bergen, Norway, 1999. p. 02.

6- Heidenheimer (Arnold, J.) and Johnston (Michael), "Introduction Part I," in Heidenheimer and Johnston (eds.), **Political Corruption: Concepts and Contexts**, (London: Transaction Publishers, 3rd ed., 2007), pp. 07, 08.

7- عبد الرحمن (حمدي)، "ظاهرة الفساد السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء دراسة وتحليل." **مجلة مصر المعاصرة**، مج. 84، ع. 432، (1993)، ص ص. 69- 108.

8– Heidenheimer and Johnston, **op. cit.**, p. 9.

9–**Ibid**. p. 10.

10- عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص ص. 69- 108.

11- منظمة الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، المادة الثانية، ص. 7.

12- جسام (محمد صالح) وشلال (عمار عبد الهادي)، "الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة ... مع الإشارة إلى حالة العراق،" **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة التاسعة، ع. 31، 2011، ص ص. 139-165.

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفساد والتنمية مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر 2008)، ص. 6.

14- تم استخلاص هذا التعريف، بعد قراءة وتمحيص كثير من التعاريف التي تناولت الفساد، ليتناسب خاصة مع الحالة العربية والأفريقية، حيث الأبنية السياسية والاجتماعية غير متطابقة مع الوضع الغربي الذي صيغت فيه أغلب التعاريف السابقة الذكر.

15- جونستون (ميخائيل)، "البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد،" **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، ع. 149، سبتمبر 1996، ص ص. 27-52.

16- الحمش (منير)، **الاقتصاد السياسي، الفساد- الإصلاح- التنمية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص. 11.

17- الشيخ داود (عماد)، **الفساد والإصلاح دراسة**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص. 18.

18- **المكان نفسه**.

19- **المرجع نفسه**، ص. 19.

20- Van Klaveren (Jacob), "Corruption as a Historical Phenomenon," in Heidenheimer and Johnston **(**eds.), **op. cit.,** pp. 83, 84.

21- اللوح (عبد السلام) والسوسي (ضياء)، "الفساد وأسبابه دراسة قرآنية موضوعية،" **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإسلامية)، م. 15، ع. 02، يونيو 2007، ص ص. 167-200.

22- البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود)، **تفسير البغوي، الجزء الأول**، تحقيق وتخريج الأحاديث محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، المدينة المنورة : دار طيبة للنشر والتوزيع، ط. 4، 1997، ص. 236.

23- ابن كثير (أبي الفداء إسماعيل)، **تفسير القرآن العظيم، المجلد الأول**، راجعه ونقحه، الشيخ خالد محمد مجرة. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص. 216.

24- الواقدني (عبد الله بن مسفر)، "نظرية الفساد عن ابن خلدون،" **دورية الإدارة العامة**، م. 50، ع. 4، سبتمبر 2010، ص ص. 534-574.

25- لاكوم (بيير)، **الفساد**، ترجمة: سوزان الخليل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص. 95.

26- Lincoln (Steffens), **the Shame of the Cities,** New York: McClure Phillips & CO. 2nd ed., 1904.

27-**Ibid**, p. 07.

28- Sarah O'Byrne, **"There Is Nothing More Important than Corruption": the Rise and Implementation of a Nez Development Idea,** Ph.D. dissertation, Johns Hopkins University, January 2012, p. 55.

29- سوزان روز أكرمان (معد)، **الفساد والحكم الرشيد ورقة مناقشة رقم 03**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تموز/ جويلية 1997. ص. 9.

30- لاكوم، **مرجع سابق**، ص. 09.

31- **المكان نفسه.**

32- محسن، **مرجع سابق**، ص. 37.

33- منظمة الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، نيويورك : منظمة الأمم المتحدة، 2006.

34- African Union, **African Union Convention on Preventing and Combating Corruption**، Adopted by the second Ordinary Session of the Assembly of the Union, Mozambique, Maputo, 11 July 2003.

35- باتريك جلين، وستيفان ج. كوبرن، وموريس نعيم، "تعولم الفساد،" في كيمبرلى آن إليوت (محرر)، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000، ص ص. 20-26.

36- Amuzun (Assiongbon Francis Pedro), "Togo : Médias et Concept de la Bonne Gouvernance," Dans Mohammed Bachiri (dir.), **Médias et Bonne Gouvernance en Afrique Concept et Cas Pratiques** (Libreville : UNESCO, 2010), pp. 47-48.